دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الدراسات المستقبلية والاتجاهات نحو التوحد والإختلاف
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	ماسيني، إلينورا باربييري
مؤلفين آخرين:	عباس، محمد جلال(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 137
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	3 - 11
رقم MD:	361898
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العلوم الإجتماعية ، الدراسات المستقبلية ، الجمعية الدولية لعلم الإجتماع ، المؤتمرات الدولية ، الوحدة والإختلاف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/361898

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الدراسات المستقبلية
والاتجاهات نحو التوحد والاختلاف

اليونورا باربييرى ماسينى
Eleonora Barbieri Masini

على الرغم من أن الدراسات المستقبلية مجال لا يمكن أن يتصف بأنه علمى (لأن هدفه، وهو المستقبل. لم يتواجد بعد) إلا أن هناك الكثير من المناهج البالغة التطور تحت تصرف هذه الدراسات، كما أن بامكانها أن تكون مفيدة لمجالات علمية أخرى.

فقد شهد التاريخ الحديث تحديا لقدرة العلوم الاجتماعية على مواجهة قضايا الحاضر التى يتزايد تشابكها وتعقيدها. وفى محاولة الدراسات المستقبلية أن تبحث عن اتجاهات تستمر من الماضى إلى الحاضر ونحو المستقبل، وأن تحدد وتوضح أهداف المستقبل والأساليب التى تتبع لتحقيقها، يمكن لهذه الدراسات المستقبلية أن تكون عظيمة الفائدة للعلوم الاجتماعية. وفى الوقت نفسه تحتاج الدراسات المستقبلية مساعدة العلوم الاجتماعية لها كى تتفهم الماضى والحاضر بصورة أفضل. وحتى فى عملية تحديد وتوضيح الأهداف. على الدرسات المستقبلية أن تتلقى العون من بيانات ومعلومات صادقة ودقيقة عن الماضى والحاضر.

وللدراسات المستقبلية دور هام أيضا تؤديه هو الإعداد للمستقبل والتعليم من أجله. فلن يتكرر أبداً أن يتحقق المستقبل تدريجيا بموجب عمليات تغير بطىء. فسوف تكون التغيرات، وبخاصة فى المجال الاجتماعى، متزايدة التسارع والتشابك. ومن الأمور الهامة أن الدراسات المستقبلية سوف تقدم لنا المؤشرات عن المراحل التى بلغها التغير فى اختلاف المناطق من حيث صلتها بالعلوم الاجتماعية بل وفى الواقع بكل العلوم.

وتكون النظم العلمية فى الدراسات المستقبلية[1] مترابطة بالضرورة، فهى تعالج مواقف معقدة فى مضمون عالمى وتتناول مجالات معينة تتحدد على أساس،جغرافى أو أساس محتواها. وهى أيضا معيارية، حيث أنها بنظرتها إلى الأمام تتعرض دائما بصورة أو بأخرى للقيم. وأخيراً لابد للدراسات المستقبلية أن تتم بالمشاركة مع إسهامات من جانب كل من ينهمك فى تحقيق هذه الدراسات، وليس من شك فى أنها دينامية من حيث ضرورة تحديثها دائما تبعا للتغيرات التى تحدث فى المجتمع.

ولقد كان موضوع "الوحدة والاختلاف" محوراً للمؤتمر العالمى للجمعية الدولية لعلم الاجتماع سنة ١٩٨٩، وجاء تناوله خلال المؤتمر بطرق متعددة فى مضمون الدراسات المستقبلية. وكان لهذا الموضوع أهميته وجاء فى وقت مناسب، إذ أن على رجال العلوم الاجتماعية والعلماء الذين يتعرضون للدراسات المستقبلية أن يحللوا الوحدة والاختلاف فى نقطة الاتصال بالتاريخ الحاضر. وفى هذا المقال سأحاول أن اقدم تحليلا من هذا النوع من وجهة نظر ذات توجه نحو المستقبل.

اليونورا باربييرى ماسينى هى أستاذة التخطيط الاجتماعى فى الجامعة الجريجورية فى روما، ايطاليا. كانت فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ رئيسة اتحاد الدراسات المستقبلية العالمية وهى الآن رئيسة المجلس التنفيذى لهذا الاتحاد. وتتولى تنسيق برنامج اليونسكو عن الدراسات المستقبلية، وعن مستقبل الثقافات. ومن أحدث مؤلفاتها: "المرأة والأسره والتغير" Women, Households and Change (١٩٩١) لماذا الدراسات المستقبلية؟ (١٩٩٣) وعنوانها WFSF, Via Bertolini 23, 00197 Rome, Italy.

ويعبر رئيس التحرير عن شكره للاستاذة ماسينى على معاونتها الصادقة فى إعداد هذا العدد من المجلة.

طرق النظر إلى المستقبل وكيفية ارتباطها بالوحدة والاختلاف

هناك طرق مختلفة للنظر إلى المستقبل، فيمكن النظر إلى المستقبل من منظور استقرائى، يتناول الماضى والحاضر ويستقرئ منهما المستقبل. ويمكن النظر إلى المستقبل الذى يعتبر من وجهة نظر الحاضر مدينة فاضلة أو يوتوبيا. ويمكن أيضا البحث فى الحاضر عن مؤشرات لتحقيق أو إحباط الأهداف المأمولة أو الأمور التى يخشى من وقوعها.

ومن بين هذه المنظورات يعتبر الأمر الثانى هو أقدم أسلوب لتناول المستقبل ويمكن تتبعه فى الماضى إلى أفلاطون وجمهوريته، وتوماس مور، وفرانسيس بيكون، والكثير من العلماء على مدى القرون. وهذا الأسلوب الثانى ملىء بالقيم الرفيعة وهو مرتبط فى العادة باللحظة التاريخية التى ينشأ فيها ويكون فيه تناقض مع الموقف الذى يعيشه صناع الفكرة .. وبناء على ما يذكره البعض، يعتبر هذا الأسلوب طريقة من طرق تجنب الواقع، حيث أنه لا ينبنى على أسس واقعية وينبثق من نظام قيمى.

ولكن حتى اليوتوبيا كما رآها أفلاطون وبيكون وأومور، مرتبطة بصورة مامع الحاضر، ولكن فى أغلب الأحيان فى شكل تناقضى. فقد كانت اليوتوبيا عند أفلاطون عبارة عن مجتمع ينبنى على أساس من العدل، وهو شىء لم يكن متاحا فى ذلك الوقت. أما عند مور فإنه مجتمع المساواة الذى لم يكن متصوراً فى وقته، وينبنى المجتمع عند بيكون على أساس مركزية القدرات البشرية.

ويعتمد الأسلوب الأول الاستقرائى على دراسة اتجاهات الماضي والحاضر كدليل للمستقبل، وقد استخدم هذا الأسلوب خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فى وقت كانت الدراسات المستقبلية فيه قد اكتسبت شكلاً خاصاً فى كل من فرنسا والولايات المتحدة فى وقت واحد تقريبا.

وكان ذلك فى فترة تقدم علمى وتكنولوچى سريع، وكانت التغيرات تعد بمثابة تحسينات تدخل على ماهو موجود بالفعل. وكان المنظور المستقبلى منظوراً خطياً يتوقع للمستقبل أفضل وأكثر مما هو قائم. تطورت تقنيات الاستقراء وبخاصة فى الولايات المتحدة على يد علماء الرياضيات، والمتخصصين فى تحليل النظم، وأمثالهم. وفى هذا المنظور الذى كان يعتبر بصفة عامة منظوراً موضوعيا، لم يكن للقيم أى مكان.

ولقد كشفت أحداث السبعينات ثم الثمانينات على وجه الخصوص أن الدراسات المستقبلية التى طورت على أساس هذا المنهج، لم تكن خالية من القيم تماما، وأنها كانت إلى حد ما دائمة الارتباط بالاختيارات والسياق التاريخى. فأحداث مثل نمو الوعى لدى شعوب النصف الجنوبى من كوكب الأرض، والصحوة التى حدثت فى أقطار شرق أوروبا، قد أظهرت مع كل ما احتوته من متناقضات أن الاستقراء من اتجاهات الماضى والحاضر نحو المستقبل غير موضوعية. وأنها مرتبطة دائما بمجموعة من نظم القيم، بلحظات تاريخية معينة.

ويبدو أن اتجاه الدراسات المستقبلية خلال العقد الأخير قد أصبح يميل إلى أن يكون اتجاها لتحديد أهداف للمستقبل، ولكن مع البحث فى نفس الوقت عن مؤشرات فى الماضى وفى الحاضر خاصة لتحقق مثل هذه الأهداف من عدمه. وهذا الأسلوب الثالث ليس يوتوبيا ولا استقرائيا، ولكنى أشرت إليه على أنه أسلوب الرؤية الثاقبة (Vision)[٢].

هذا، ولا يمكن أن نفصل التفكير فى المستقبل عن الماضى أو الحاضر، ففى الواقع نجد أن المستقبل عند كثير من الكتاب مثل جون ماك هالى [٣]، هو تعديل للحاضر من حيث الاهداف، ويعطى للماضى معناه. ففيه تفهم للافعال والقرارات التى تمت فى الماضى برؤية نتائجها فى المستقبل.

مثال ذلك، أن الدلالات الكاملة لملاحظات دى توكويڤيل عن الولايات المتحدة قد ظهرت فى القرن الحالى فقط، من خلال قدرة الولايات المتحدة على إبراز نتائج الديمقراطية لسائر العالم.

الوحدة والاختلاف

نوقش موضوع الوحدة والاختلاف بطرق متعددة فى اطار مضامين ثقافية ومعرفية متعددة. ففى الفكر المسيحى تعتبر الوحدة جزءاً من الاعتقاد الأساسى فى أن الكل متحد بالله، وأن البشرية سوف تحقق وحدتها فى نهاية الزمان فى السعادة الأبدية التى تختفى فيها كل أشكال الاختلاف. وفى إطار مضامين معرفية أخرى نجد أن الاختلافات سوف تستمر.

وكانت الفروق الاقتصادية قاعدة الأيديولوچية الماركسية وكما كان الاختلاف السياسى أساساً للكثير من الصراعات العنيفة التى وقعت على مر القرون. أما الفروق فى المهارات التكنولوچية فهى أساس لكثير من الصراعات القائمة اليوم. ومن المؤكد أن الدراسة التاريخية قد تقدم لنا الكثير من التناقضات التى كانت موجودة فى القرن الماضى. ومع ذلك، فإننا فى هذه اللحظة سوف نأخذ فى اعتبارنا أسس التناقضات بين الوحدة والاختلاف الأحدث عهداً.

فأحداث الماضى القريب المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية قد أظهرت اتجاهات نحو الوحدة. كانت هذه الوحدة فى أول الأمر ذات وجه ثنائى: شرق وغرب؛ اقتصاد مبنى على التخطيط المركزى، واقتصاد حرية السوق؛ وعلى المستوى السياسى: مركزية صنع القرار، وصنع القرار بمعرفة

النواب أو الممثلين.

بيد أن الاتجاه نحو الاختلاف سرعان ما بدأ يظهر، إذ بدأت الدول النامية تطالب بالعدالة الاجتماعية، وهو أمر ليس له بالضرورة صلة بصنع القرار المركزى كما اعتقد الكثيرون. وبدأت الدول النامية أيضا تدرك أن الحصول على التحرر السياسى من القوى الاستعمارية السابقة، قد لا يعنى تحقيق استقلالها الاقتصادى.

وصحب الاتجاه للوحدة الثنائية الاقطاب بمزيد من تشابه الآمال والرغبات على المستوى العالمى، مما يرجع إلى حدما لتزايد الاتصالات من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. فأصبح الكل يريدون سيارات وأجهزة فيديو وغيرها، وأصبح كل فرد يريد المشاركة فى السوق الاقتصادية، كما هو حادث اليوم فى الأقطار الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا، وأخذت النساء فى كل أنحاء العالم تطالبن بحق المساواة. وبالنسبة للمرأة بدأت فى أول الأمر تطالب بحقوق سياسية تساويها بالرجل، ثم طالبت بالاعتراف بدورها الاجتماعى. ومازال هناك ماهو أحدث فقد أخذت المرأة تشير إلى قدرتها على مواجهة مشكلات البيئة على المستوى العالمى. وهى ظاهرة متنامية ظهرت منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية فى ريو دى جانيرو، يونية ١٩٩٢.

وتطالب الأقليات فى كل أنحاء العالم بأن تكون لها أصواتها، بدءاً من الباسك فى اسبانيا إلى الهنود الحمر فى الولايات المتحدة إلى السكان الأصليين فى استراليا. وفى كل أنحاء العالم يطالب المواطنون بحقهم فى المشاركة والاسهام فى القرارات فى مجتمعهم.

وعلى ذلك أصبح لدينا اتجاهان أحدهما نحو الوحدة ساعدت وسائل الاعلام على تقويته وقد نشأ أصلا فى الشمال، والاتجاه آخر مناقض له تماما نحو الاختلاف. فتحت التشابه السطحى، وفى أعماق المشاعر والقيم يكمن الاختلاف ويقوى وبخاصة على أساس ثقافى من حيث القيم، والسلوكيات، والأفعال المفعمة بالقيم، وهى الامور التى تحتاج إلى زمن اطول لتتغير..

وغالبا ما تؤدى الحاجة لتأكيد الهوية على المستوى الثقافى إلى تركيز مبالغ فيه على الاختلاف، كما هو الحال فى ظهور أشكال متعددة من الأصولية على مستوى عالمى، كالاصولية الإسلامية فى أفريقيا، والشرق الأوسط، بل وحتى فى أوروبا، نتيجة للهجرات الكبيرة التى تحتاج إلى تأكيد ذاتها. وهناك أصولية مماثلة أخذت تنمو فى المسيحية مع تكاثر المذاهب مثل المورمون، وشهود يهوا، وحركة العناصر الخمس (بنتركوست) فى أمريكا اللاتينية. وفى اليابان تتعرض ديانة الشنتولنفس الظاهرة فى السنوات الأخيرة. ويبدو أن الحاجة أصبحت ماسة للتنوع فى النظرة إلى عالم كوكبى، يتحرك فيما يظهر نحو الوحدة.

ومن أساليب التعبير الأخرى عن هذه الظاهرة نشأة مختلف أشكال الارهاب باسم العقيدة أو الارادة السياسية، فإن هذه الجماعات تستخدم أعمالاً بشعة لتظهر اختلافها عن غيرها. وأسلوب آخر أيضا هو أسلوب الرفض (الذى يصل أحيانا إلى العنف) من أجل التعايش مع الجماعات الأخرى المختلفة كما هو الحال فى يوغوسلافيا السابقة.

وفى اعتقادى أن هذا الاتجاه الأزدواجى أو الثنائى، أى التفكير عالميا ومشاعر التميز والاختلاف، سوف يستمر على مدى السنوات التالية. فالسوق سوف يتزايد اتجاهها نحو الصبغة العالمية بسبب تأثير التكنولوجيات الجديدة، ومن الناحية السياسية لا يعد من الواقعية تصور أحداث تقع فى جزء من العالم دون أن يكون لها تأثيرها وردود فعلها على بقية أجزاء العالم. فالقرارات التى تتخذ فى الصين مثلا سوف يكون لها تأثيرها على كل آسيا، مثل القرار الخاص بتوحيد ألمانيا الذى كان له تأثيره ورد فعله على كل أوروبا وبقية أجزاء العالم.

ولكن هذا التوحد الظاهرى سوف يكون مصحوبا باختلاف ملموس على المستوى الأعمق، وهو المستوى الذى يمكن أن نطلق عليه الأسس الدائمة الراسخة. فحينما تتعرض الجماعات أو الأفراد إلى أساسيات الحياة من ولادة، وزواج، أو موت على سبيل المثال، تظهر الاختلافات الثقافية بصورة قوية.

ومن الناحية العملية التطبيقية كان هذا ظاهراً فى البحث الذى قامت به كندا على جيلين من الأسر التى هاجرت إلى هناك من ايطاليا، الجيل الأول فى بداية القرن العشرين والجيل الثانى أتى بعد الحرب العالمية الثانية(٤).

فمن حيث التعليم والرفقة، والعمل على سبيل المثال. تم اندماج هذه الأسر فى المجتمع الكندى لأقصى الدرجات؛ ولكن من حيث الأحداث الهامة فى الحياة بقيت الاختلافات. فقد ظلوا يمارسون التقاليد التى اعتادوا عليها فى ايطاليا. حتى تلك التقاليد الخاصة ببلدتهم أو مدينتهم داخل ايطاليا. وهذه ظاهرة نجدها فى كل الجماعات العرقية والمجتمعات فى كل أنحاء العالم. وبمجرد أن تنتهى أسباب

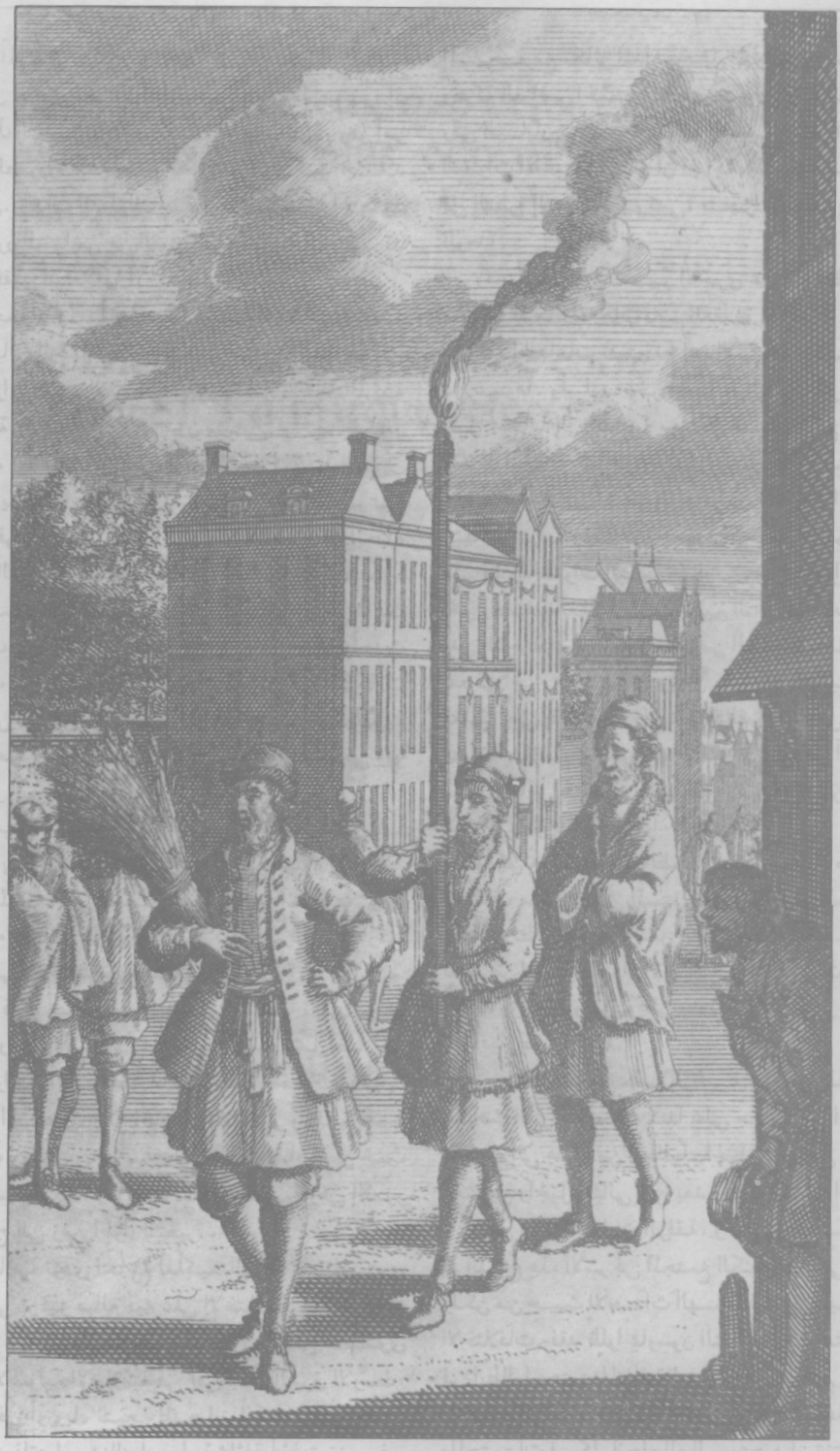

شكل توضيحى منقول عن طبعة يوتوبيا توماس مورفى القرن التاسع عشر، يرمز إلى واجبات السلطة الحاكمة نحو الرعية. (Edimedia/BN).

الاتجاه نحو التوحد (تحسن أسلوب الحياة أو الأيديولوجيه أو غيرها) سوف تظهر بالتأكيد التوترات والصراعات. وعلى ذلك يبدو أن الحاضر والمستقبل يشيران إلى ثنائية بين التماثل أو الوحدة على المستوى العالمى وفرض الاختلاف وبخاصة على المستوى الثقافى.

الوحدة والاختلاف : مصدر التقسيمات الجديدة

والعامل الآخر الذى أريد أن أوضحه هو أنه مع الاتجاه الظاهر نحو الوحدة، فإن العالم يتجه إلى الانقسام إلى مجموعتين: مجموعة من يخضعون لحماية واضعى الخطط على المستوى العالمى، والذين يتولون الحماية. فقد يكون للحماية دلالات مختلفة. فمثلاً فى أمريكا اللاتينية مع قضية الديون، نشهد نوعا جديدا من الاستعمار والحماية من جانب الدول الصناعية وذلك بعقد المعاهدات بين دول معينة. وأحيانا قد لا يلتفت الانسان إلى أن المعاهدات، حتى المتعددة الأطراف، تمثل وسيلة أخرى لاقامة علاقات مميزة توقع الدول والشعوب فى حبائل شكل جديد من التبعية. وتمر بعض الدول الأفريقية بنفس الظروف، فقد وقعت بالنسبة لأوروبا فى شرك مثل هذه المعاهدات بين الاقطار الغنية من جهة والفقيرة من جهة أخرى.

وهذه قضية تحتاج إلى متابعة دقيقة فى برامج التعاون والتنمية. فهى اتجاه نجم عنه آثار شديدة السلبية. مع أزمة البيئة القاسية التى تعانى منها الدول الأفريقية، والتى ربما تظهر فى المستقبل فى العلاقات بين الشرق وغرب أوروبا (وأدلتها ظاهرة من الآن فى شكل اتفاقيات اقتصادية)، أو حتى بين كل من الشرق وغرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

بعض المظاهر الخاصة للتقسيمات الجديدة

بعد أن عرضنا بصورة عامة للغاية بعض جوانب التناقض التى نشأت عن اتجاهات الوحدة والاختلاف، سنناقش بعض السمات المميزة لهذه الاتجاهات بشىء من التفصيل.

الاختلاف

ينبثق الاختلاف من تركيبة الشعوب، ويرتبط باستقرارهم وهجرتهم، فقد تضاعف عدد السكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة فى دول السوق الأوروبية الأربع والعشرين فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠، حيث زاد عددهم بأرقام ثابتة مؤكدة من ٤٧ مليون إلى ٩١ مليون نسمة. ويبدو أن هذا يمثل اتجاها لا يمكن الرجوع فيه. وكانت نسبة هذه الفئة العمرية أكثر من ٦٥ عاماً فى الدول الأوروبية إذ بلغت ٨ر٨٪ فى عام ١٩٥٠ و ٥ر١١٪ فى عام ١٩٨٠ و ١٢٪ فى عام ١٩٨٩.

بل وهناك ما هو أكثر استرعاءً للنظر بالنسبة لسكان المجموعة الأوروبية الذين تزيد أعمارهم عن ٧٥ سنة. ففى عام ١٩٨٩ كانوا يمثلون ٤ر٤٪ من جملة السكان، والمتوقع أن تزيد النسبة إلى ٤ر٥٪ فى عام ٢٠٠٠ و ٢ر٧٪ فى عام ٢٠٢٥(٥).

وفى نفس الوقت ينخفض معدل الخصوبة فى الدول المتقدمة. فهى حاليا ١ر٩٪ وهذا يعنى أن هناك ١ر٩ طفل بالنسبة لكل أمرأة فى سن الخصوبة (من ١٥ إلى ٤٩ سنة). وهذه النسبة فى ايطاليا ٣ر١، وفى الولايات المتحدة ٢، وفى كندا ٨ر١. ولقد بدأ هذا الاتجاه يظهر فى بعض الدول النامية مثل سنغافورة وكولومبيا وكوبا. ويبلغ معدل الخصوبة العالمى ٣ر٣، ويصل فى الدول النامية إلى ٨ر٣ (بما فى ذلك الصين).

وإذا نظرنا إلى السكان فى الدول المتقدمة نظرة عامة، نجد أنها تبلغ فى صحيفة بيانات سكان العالم بليون و ٢٢٤ مليون نسمة (فى اواسط عام ١٩٩٢). والمنتظر فى سنة ٢٠١٠ أن يصل العدد إلى بليون و ٣٣٣ مليوناً، وعلى عام ٢٠٢٥ إلى بليون واحد و ٣٩٢ مليون نسمة. ويبلغ سكان الدول النامية بمافيها الصين ٤ بلايين و ١٩٦ مليونا (فى اواسط ١٩٩٢)، والمنتظر أن يصل هذا العدد إلى ٥ بلايين و ٧٨١ مليون نسمة فى ٢٠١٠، و٧ بلايين و ١٥٣ مليونا عام ٢٠٢٥.

وإذا نظرنا إلى فئات السكان الأصغر سناً، نجد أن ٣٦٪ من السكان فى الدول النامية يدخلون فى الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة. أما فى الدول المتقدمة فتبلغ فقط ٢١٪، وهى تتراوح بين ٢٤٪ فى يوغوسلافيا السابقة، و١٧٪ فى إيطاليا(٦).

ومن المؤشرات الأخرى ذات الأهمية أن فئة السكان المنتجة، أى السكان العاملون، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الدول النامية خلال الخمس عشرة سنة المقبلة إلى نحو ٥٤ مليونا، وبذلك

يرتفع العدد من ٧٨٢ (سنة ١٩٨٩) إلى ٨٣٦ مليونا. ويزيد عدد السكان المنتجين فى الدول النامية ٨٥٤ مليونا، عن البليونين و ١٥٦ مليوناً الموجود من عام ١٩٨٩ ليصل العدد إلى ٣ بلايين وعشرة ملايين(٧).

ويعتبر هذا هو السبب فى الهجرات الضخمة من الجنوب إلى الشمال. ويمكننا أن نتوقع حدوث نقص فى فئات السكان فى سن الانتاج فى الشمال، ونقصا فى الوظائف والأعمال فى الجنوب. بيد أنه يجب أن نؤكد أن مثل هذا المنظور سوف يؤدى إلى نتائج معينة على المدى الطويل، ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من ناحية الهيكل الاجتماعى، والقيم الثقافية والعقيدة، وربما الاتجاهات السياسية كذلك.

وهناك اختلاف آخر بين الشمال والجنوب يتعلق بظاهرة التوطن الحضرى فى الدول النامية، الذى يزداد بمعدل ضخم للغاية، مع الهجرة الواسعة النطاق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ففى نهاية هذا القرن سوف يصبح نحو نصف سكان العالم من سكان المدن، ويبلغ عددهم نحو بليونى نسمة فى الدول النامية ونحو بليون واحد فى الدول الصناعية. فيبدو أن الخروج المستمر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سوف لا ينخفض فى الدول النامية، بل على العكس من ذلك قد يرتفع. وفضلا عن ذلك بينما وجدنا أن مثل هذه الحركة من الريف إلى الحضر قد استغرقت بصفة عامة نحو قرن أو أكثر - نجد أنها لم تستغرق إلا فترة تبلغ نحو عشرين عاما فقط.

وطبقا لبيانات الأمم المتحدة فإنه بحلول عام ٢٠٠٠، سوف يكون هناك خمس مدن كبرى يتجاوز سكانها نحو ١٥ مليون نسمة، ثلاث منها ستكون فى الدول النامية. والمدينة الكبرى هى المدينة التى يتجاوز سكانها ثمانية ملايين نسمة. وتميل المدن الكبرى فى البلدان الصناعية إلى أن تكون مستقرة العدد حتى مع الهجرات التى تصل إليها من الجنوب. أما فى الدول النامية فهى صورة مستمرة. فمدن مثل مكسيكو سيتى، وساوباولو، وكلكتا، وبمباى يبلغ سكان كل منهما أكثر من ثمانية ملايين نسمة منذ ١٩٨٥. والمدن الكبرى تنمو أيضا فى مناطق أخرى، مثل سيول، وطهران، واستانبول، والقاهرة التى تمثل فقط بعضا من هذه المدن. أما المدن المتوسطة الحجم التى يبلغ سكانها نحو مليون نسمة فهى أيضا تنمو نموا واضحا فى الدول النامية.

ويعتبر هذا أيضا مثالا للتباين بين الشمال والجنوب فى اطار مشابه هو الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفضلا عن ذلك فإن التوقيت وخطى هذه الظاهرة تختلف أيضا، فالتوطن الحضرى فى المناطق الحضرية فى الاقطار الصناعية مرتبط بالتصنيع، بينما نشهد فى الأقطار النامية توطنا حضريا بدون تصنيع(٨).

العلم والتكنولوجيا

وهما من مؤشرات الوحدة والاختلاف. فمن جهة يبدو أن العلم والتكنولوجيا موجهان للجميع ولهما نفس الأهداف، ولكن من جهة أخرى لانتاج التكنولوجيا الجديدة إلا لمن أنتجوها فقط أو من يستطيعون شراءها أو حتى صيانتها. ويمكن للدول الأكثر فقراً أن تفيد فقط من التكنولوجيات التى تضعها الدول الغنية تحت تصرف تلك الدول الفقيرة.

ولقد طال الجدل حول هذه القضية، ولكن الذى لم يتناوله هذا الجدل بصورة كافية هو إمكانية وجود علوم خلاف تلك التى تنهض بها الحضارة الغربية، تلك المبنية على أدلة تجريبية وتكرار تلك الادلة التجريبية، والتى يمكن استخدامها فى التنبؤ باحداث مماثلة فى المستقبل.

وربما كانت هناك نظم معرفة مختلفة نابعة مثلا من الهندوسية أو ترجع إلى نظم المعرفة فى الصين القديمة أو مصر القديمة أغفلها العلم كمصدر لحل المشكلات. ويعتبر هذا ازدواجا آخر فى الاتجاهات مع وحدة فى العلم مصاحب للاختلاف فى العلاقة مع نظم معرفية أخرى قد تكون ذات فائدة عظيمة فى المستقبل(٩).

مراكز القوى الاقتصادية المتغيرة

يواجه الاتجاه نحو مركز وحيد للقوة الاقتصادية والمتمثل عادة فى الولايات المتحدة، تحديا خطيرا نتيجة لنشأة مراكز القوى الاقتصادية فى منطقة الباسيفيكى حيث تقع اليابان والنمور الأربعة، سنغافورة، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وهونج كونج، بالاضافة إلى استراليا وتايلاند والصين إلى حد ما، ويعمل هذا التحدى بحيوية غير عادية. وتعد إمكانية انتقال القوى الاقتصادية إلى منطقة الباسفيكى وتحول أوروبا الموحدة إلى مركز آخر من مراكز القوى الاقتصادية أيضا تعبيرا عن الاختلاف وتعدد الاقطاب الذى بدا منذ سنين قليلة كما لو أنه يتجه إلى الوحدة، أو إلى ثنائية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحدهما. ويبدو أن الاختلاف سوف يكون فى الحقيقة الطريق الذى يسير فيه العالم نحو المستقبل القريب.

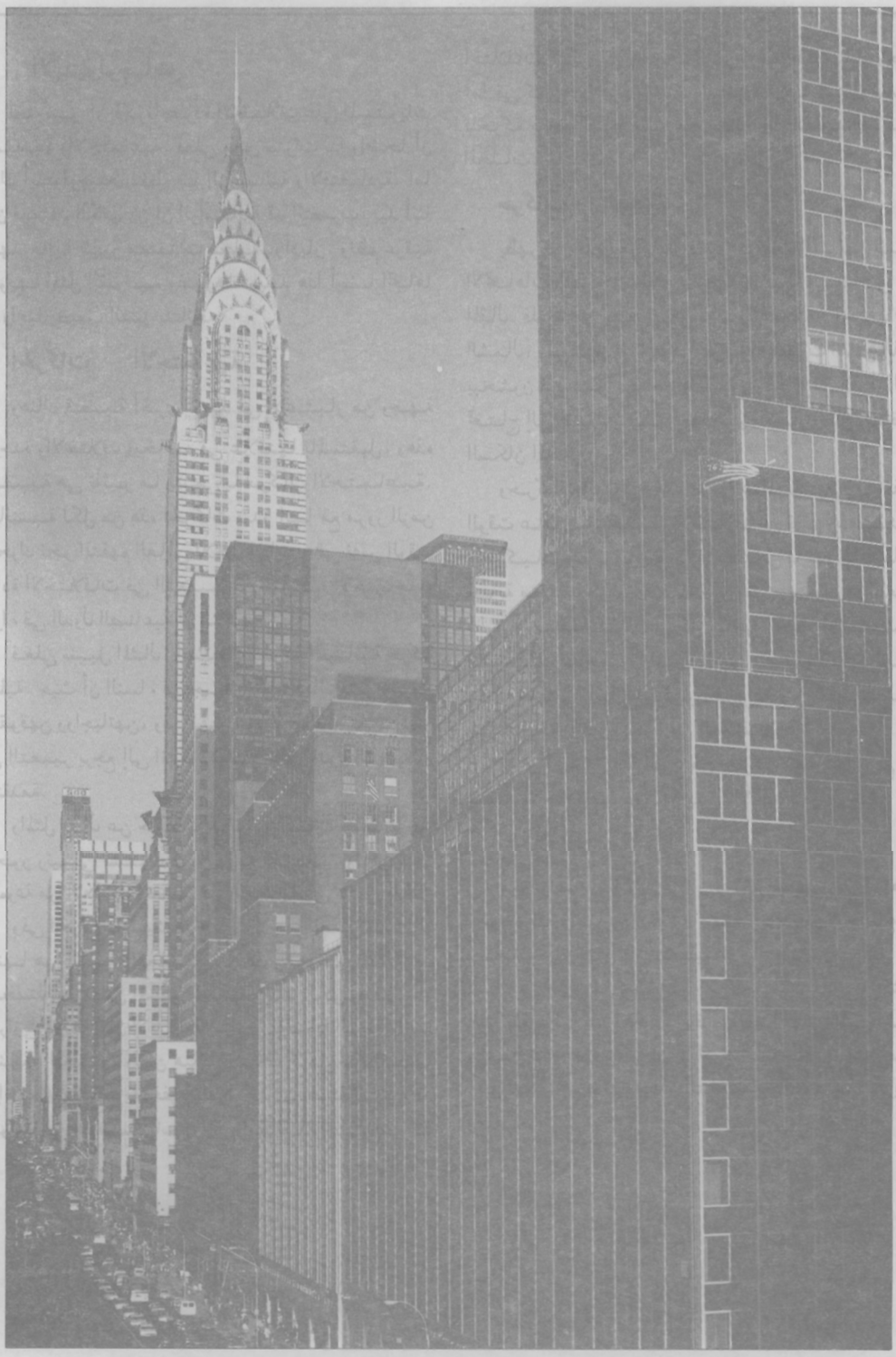

بناية كريزلر، فى شارع East 42nd. نيويورك كان أعلى بناء فى العالم عند افتتاحه عام ١٩٣٠. وكان يمثل فى ذلك الوقت المنظور المعمارى لمدينة المستقبل (Paolo Koch/Rapho).

الأيديولوچيات

لقد سبق أن ذكرنا عودة الاختلاف على المستويات السياسية والاجتماعية. فعلى مدى سنوات بدا واضحا أن هناك أيديولوچيتين فقط هما الرأسمالية والاقتصادية. أما الآن فيعتقد الكثيرون أن الرأسمالية قد انتصرت، بيد أننا نشهد حاليا ظهور معتقدات محلية، وأديان، ونظم عرقية تقويها المثل القومية وغيرها. ويعد هذا أيضا اتجاها ازدواجيا يصعب التنبؤ بنتائجه.

الحركات الاجتماعية

وهناك قضية أخرى تؤخذ فى الاعتبار من وجهة الوحدة والاختلاف وبخاصة فى علاقتها بالمستقبل، وهذه القضية هى تأثير ما يسمى بالحركات الاجتماعية. فبالنسبة لكل من هذه الحركات يبدو أنها مع مرور الزمن تتحرك نحو التفهم العالمى للاحتياجات، وفى نفس الوقت زيادة الاختلافات فى التعبير عن مثل هذه الاحتياجات سواء فى الدول الصناعية أو النامية.

فعلى سبيل المثال، أصبحت الحركة النسائية حركة عالمية، حيث أن النساء فى جميع أنحاء العالم ينمو وعيهن بحقوقهن وواجباتهن، وفى نفس الوقت هناك اختلاف كبير فى التعبير يرجع إلى انتماء النساء إلى الدول النامية أو المتقدمة.

والمثل يقال عن حركات حقوق الانسان، حيث يوجد محور رئيسى تشترك فيه جميع الحركات، ولكن هناك مجموعة من الاختلافات تعتمد على المضمون الذى تنتمى إليه.

وفى الحركات البيئية نجد أن الاتجاه العالمى المشترك بينها هو "البقاء للجميع"، وذلك رغم وجود منظورات مختلفة مثل المنظور الفنلندى، أو الكولومبى، أو البرازيلى وربما كان الادراك الاساسى لقضايا البيئة واحدا بالنسبة للجميع، ولكن هناك اختلاف كامل حول كيفية مواجهة هذه القضايا. ففى ألمانيا نجد أن الحركة البيئية قد تحولت إلى حزب سياسى، وفى إيطاليا واجهت الحركة اختلافات كثيرة فى وجهات النظر ورفض قادتها التوحد. أما فى كولومبيا فإن ما يثير الدهشة أن التركيز الأساسى للحركة يتجه إلى التعليم من خلال الجامعة وتدريب قادة المحليات.

حركات الهجرة

يظهر فى هذه الحركات أقصى درجات التناقض بسبب الاتجاهات السكانية التى سبق أن أشرنا إليها فى هذا المقال. فلدينا من جهة الهجرة ذات الأهمية من الجنوب إلى الشمال، ومن شرق أوروبا إلى غربها، وهجرات الناس الذين يبحثون عن عمل من أجل البقاء والحياة إلى الدول التى تحتاج إلى عمال بسبب زيادة نسبة كبار السن وتناقص السكان المنتجين.

وحركات الهجرة هذه ظاهرة عالمية، وهى فى نفس الوقت عامل لنقل مظاهر الاختلاف من قيم ومعتقدات وسلوكيات وتصرفات دينية. فالناس بما لهم من هياكل أسرية مختلفة، وقيم مختلفة يمارسون السلوك فى العمل بطرق مختلفة وكذلك فى كل مناحى الحياة فى المجتمع. مثال ذلك أبناء شرق أوروبا الذين يحصلون على العمل مهما حدث، غالبا ما يكونون غير قادرين على التصرف كمنتجين دون المرور بفترة من التكيف.

وأرى أن مثل هذا النوع من الحركات سوف يسهم فى تعميق الاختلافات، دون أن يقوى الاتجاه نحو الوحدة.

الخلاصة

من الواضح أننا لابد من أن نتوقع استمرار الاتجاهات نحو الوحدة والتباين. وتصبح مهمة رجال علم الاجتماع من أصحاب التوجهات المستقبلية هى التعمق فى تحليل هذه الثنائية وتحديد ما يمكن عمله من أجل المستقبل. وتكشف الثنائية حاليا عن امكانية وقوع الصراعات، التى أخذت بالفعل تتفاقم. ويمكن أن يزداد تفاقمها إذا لم يتم تحليل أحداثها واتجاهاتها وطرق التغلب عليها تحليلا سريعا وصحيحا.

Notes

1. E. B. Masini, *Why Futures Studies?* London: Grey Seal.

2. E. B. Masini, (ed.), *Visions of Desirable Societies*. Oxford: Pergamon, 1983.

3. J. McHale, *The Future of the Future*. New York: George Braziller, 1969.

4. E. B. Masini, 'The Family and its Changes in the Italian Community in Canada', 1991. Proceedings of the meeting 'La società in transizione. Italiani e italocanadesi negli anni 80'. ('Society in transition. Italians and Italo-Canadians in the 1980s'), Montreal, 9–11 June 1988. *Quaderni di Affari Sociali Internazionali*. Milano: Franco Angeli.

5. H. De Jouvenel, *Europe's Aging Population, Trends and Challenges to 2025*. Futures and Futuribles, London: Butterworths, 1989.

6. *World Population*, 1992, Population Reference Bureau Inc., Washington, D.C.

7. A. Golini, *The Second Report on the Italian Demographic Situation*. Rome: IRP, 1988.

8. E. B. Masini, 'Impacts on Families and Households'. Paper presented at the Symposium on Megacities and the Future: Population Growth and Political Response, Tokyo, 22–9 October 1991, organized by the Population Division of the United Nations and the United Nations University.

9. A. Nandy, 'The Traditions of Technology, in *Traditions, Tyranny and Utopias*. Oxford: Oxford University Press, 1987. See also S. Goonalitake, *The Aborted Discovery: Science and Creativity in the Third World*. London: Zed, 1984.